

نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية

الدكتورة: عصمانى ايلام

أستاذة محاضرة " أ " كلية الحقوق و العلوم السياسية

- جامعة وهران 2 -

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة نظام التقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح الخطط التنموية التي ترسمها الحكومات لتحقيق التنمية المستدامة. فأغلب الدول أنشأت محاكم إلكترونية لما تتميز به هذه المحاكم من سرعة الفصل في المنازعات وتخفيف عبء تنقل المتقاضين إلى المحكمة، كما أنها تخلق بيئة استثمارية واقتصادية للدولة؛ نتيجة تبنيتها إجراءات قضائية بسيطة وسريعة لإنهاء النزاع، وخاصة في مجال المنازعات التجارية. وسيركز البحث على دراسة كيفية عمل المحكمة الإلكترونية وتنظيمها ثم دراسة نماذج لأنظمة التقاضي الإلكتروني في بعض دول العالم ومن بينها الجزائر لمعرفة ما إذا تبنت الدولة الجزائرية نظام التقاضي الإلكتروني أم أبتت على نظام التقاضي التقليدي.

Résumé:

Cette recherche vise à étudier le système de litige-mail- c'est-à-dire le règlement des litiges par voix électronique- comme un mécanisme pour assurer le succès des plans de développement élaborés par les gouvernements pour parvenir à un développement durable .La plupart des États ont mis en place des tribunaux électronique qui se caractérisent par la vitesse pour le règlement des différends entre les personnes, et réduire leur déplacement. En effet, ces tribunaux sont de nature à créer un climat d'investissement économique des États grâce à l'adoption de procédure simple et rapide visant à mettre fin au litige particulièrement dans le domaine commerciales.

La recherche se concentrera sur l'étude de la gestion du tribunal électronique et son organisation, ainsi que les modèles de système litige-mail dans certains pays du monde, dont l'Algérie, pour conclure celle-ci a adopté un système de litige électronique, ou au contraire, elle a conservé le système judiciaire traditionnelle.

مقدمة:

تشكى الحكومة الالكترونية في الوقت الراهن الوسيلة المثلى للتمكّن من رعاية مصالح الشعب، وذلك بتلبية حاجاته الكترونياً دون حاجة طالب الخدمة إلى التنقل بين الإدارات والمؤسسات.

وقد أصبح الاستخدام التكنولوجي في الأعمال الحكومية لا يقتصر على الميدان الاقتصادي والتجاري بل تجاوز ذلك إلى محاولة حل النزاع القضائي بالطرق التقنية. فالجهاز القضائي يلعب دوراً هاماً في مجال تحسين البيئة الاستثمارية والاقتصادية للدولة وذلك حالة تبنيه إجراءات قضائية بسيطة وسريعة لإنهاء النزاع في المسائل التجارية خاصة، مما يساعد على جذب الاستثمارات وإنجاح خطط التنمية. حيث أن رؤوس الأموال بحاجة إلى أن تتحرك بشكل كبير وسريع. وحالة تعطها بسبب بطء إجراءات التقاضي فهذا يؤدي إلى سحب الاستثمارات وإفشال الخطط التنموية.

الثابت أن عامل الوقت يلعب دوراً هاماً في مجال تنفيذ البرنامج التنموي للدولة، لهذا بات من الحتمي البحث عن آليات عمل سريعة لإنهاء أي نزاع قضائي من شأنه أن يعيق تنفيذ الخطط التنموية. فرأت الدول المتطورة تكنولوجيا ضرورة طرح النزاع القضائي الكترونياً عن طريق خلق محاكم الكترونية واتباع إجراءات التقاضي الإلكتروني.

موضوع التقاضي الإلكتروني يثير عدة إشكاليات تتعلق بموقف النظم الوطنية من التقاضي الإلكتروني خاصة الدول النامية، وواقع المحاكم الإلكترونية والتقاضي الإلكتروني خاصة في الدولة الجزائرية، أي ما إذا كانت دولتنا تسير في نهج تجاوز رفع الدعوى بالطريقة التقليدية أمام الأجهزة القضائية؟ وأحاول الإجابة على هذا ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني

المحور الثاني: آلية تنظيم المحكمة الإلكترونية

المحور الثالث: واقع المحاكم الإلكترونية في الجزائر وبعض دول العالم

أولاً: مفهوم التقاضي الإلكتروني

مصطلح التقاضي الإلكتروني مصطلح حديث ظهر في سنوات السبعينات من القرن الماضي، يقابله مصطلح التقاضي التقليدي. يتفق التقاضي الإلكتروني مع التقاضي التقليدي في الموضوع وكذا أطراف الدعوى فكلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعواه أمام المحكمة المختصة قضائياً التي تنظر في النزاع وتصدر حكماً بشأنه ولكنهما يختلفان في طريقة التنفيذ، ففي إطار التقاضي الإلكتروني يتم التنفيذ عن طريق الوسيط الإلكتروني. الأمر الذي يجعله يتميز بالعديد من الخصائص.

1. المقصود بالدعوى القضائية الالكترونية:

التقاضي الالكتروني نظام تقني من خلاله يمكن للمدعي أن يرفع دعواه، يسجلها ويقدم المستندات، يحضر الجلسات، ويصدر الحكم في النزاع دون أن ينتقل إلى مبنى المحكمة؛ وذلك باستعمال وسائل الاتصال الالكتروني.

وبهذا فإن المحامي أو المتقاضي في إطار المحكمة الالكترونية يقوم بتسجيل دعواه الكترونياً، فيبعث بالعريضة الافتتاحية عبر البريد الالكتروني إلى العنوان الالكتروني المخصص لاستقبال الدعاوى، وهذا الموقع يكون متاحاً أربعة وعشرين ساعة يومياً لمدة سبعة أيام في الأسبوع.

من الناحية التقنية تستلم العريضة الافتتاحية ومستندات الدعوى الالكترونية الشركة القائمة على إدارة هذا الموقع ثم تقوم بإرسالها إلى المحكمة المختصة أين يتسلمها كاتب الضبط المختص بالمحكمة يفحص الوثائق ويسجل القضية ثم يرسل للمتقاضي برسالة الكترونية يعلمه فيها باستلام المستندات والإجراء المتخذ بشأنها، كتسجيل الدعوى، تاريخ أول جلسة.

2 خصائص نظام التقاضي الالكتروني:

التقاضي الالكتروني يعتمد على شبكة الاتصال والمعلوماتية والتي من أهمها شبكة الانترنت Internet و الإكسترانيت Extranet¹ وبالمقارنة مع التقاضي التقليدي الذي يعتمد على العمل اليدوي أكثر منه الالكتروني يتميز التقاضي الالكتروني بالعديد من الخصائص وهي كالتالي:

أ: حلول الوثائق الالكترونية محل الوثائق الورقية: نظام التقاضي الالكتروني يتميز بعدم وجود وثائق ورقية بل أن كافة المراسلات تتم الكترونياً وتصبح الرسالة الالكترونية هي السند القانوني الوحيد المتاح للأطراف حالة نشوء نزاع بينهم.

يترب عن استخدام الوثائق الالكترونية عدة نتائج أهمها:

1. التخفيض من عملية تداول وتخزين الملفات الورقية للدعاوى في المحاكم ومنه التقليل من أماكن التخزين في مبنى المحكمة.

2. قلة فقد الملفات وارتفاع مستوى أمن سجلات المحكمة حيث أن الوثائق الالكترونية أكثر مصداقية وأسهل في اكتشاف أي تغيير أو تحوير فيها إلى جانب سهولة الاضطلاع عليها.

ب: تسليم المستندات والعرائض الكترونياً عبر شبكة الاتصال: اصطلح على تسليم الوثائق الكترونياً عبر الانترنت أو الاكسترانيت "بالتسليم المعنوي" أو "التزليل عن بعد"، ويعرف على أنه نقل أو استقبال وتزليل أحد البرامج أو البيانات عبر الانترنت إلى الكمبيوتر الخاص بالعمل بحيث يمكن نقل الوثائق

على الخط دون اللجوء إلى العالم الخارجي، وهو عكس "التحميل عن بعد": الذي يشكك عملية إرسال ملف أو برنامج إلى جهاز كمبيوتر آخر.

ج: الاعتماد على الوسيط الإلكتروني: لا بد من وسيط الكتروني حتى يتحقق نظام التقاضي الإلكتروني ويتمثل في جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الاتصالات الدولية (الانترنت)، أو شبكة اتصال خارجي خاصة (الاكسترا نت) التي تقوم بنقل التعبير عن الإرادة الإلكترونية في نفس اللحظة رغم البعد المكاني لأطراف النزاع.

د: سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي: تتم عملية إرسال المذكرات والوثائق عبر الانترنت دون الحاجة إلى انتقال أطراف الدعوى إلى المحكمة وفي هذا توفير للوقت وتقليل من الازدحام واكتظاظ المحاكم والجلسات.

هـ: من حيث سداد المصاريف القضائية: إذ تحل وسائل الدفع الإلكتروني محل الدفع النقدي العادي في التقاضي الإلكتروني.

و: إثبات إجراءات التقاضي الكترونياً: تعد الكتابة دليلاً للإثبات إذا كانت موقعة يدوياً وهذا في المعاملات التقليدية. أما في التقاضي الإلكتروني يتم إثباته عن طريق المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني. فالمستند الإلكتروني هو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه طرفا النزاع وتحديد التزاماتهم، ويضفي التوقيع الإلكتروني حجية على هذا المستند²

ز: تنفيذ عملية التقاضي الإلكتروني من خلال خلق محاكم الكترونية: التقاضي الإلكتروني هو المرحلة اللاحقة بعد إنشاء محكمة الكترونية فلا يمكن رفع الدعوى الكترونياً دون أن يكون للمحكمة موقع على شبكة الاتصالات.

ثانياً: آلية تنظيم المحكمة الإلكترونية:

المحكمة الإلكترونية وهي عبارة عن حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود (أي بين شبكة الربط الدولية وبين مبنى المحكمة)، والمحكمة الإلكترونية تعكس الظهور المكاني للمحاكم والمجالس القضائية ومن خلالها يعمل كتاب الضبط على تسجيل القضايا ومتابعة الإجراءات القضائية، كما يباشر القضاة نظر الدعاوى والفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية الكترونياً.

تعمل الأجهزة القضائية الإلكترونية على استقبال العرائض والطلبات القضائية وتوفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعاوى والأحكام الصادرة بشأنها فيكون هناك تواصل بين المحامين والمحكمة، وبينها وبين المتقاضين، كما تمكن هذه المحكمة الإلكترونية المتقاضين من المرافعة وتحضير الشهود وحضور الجلسات حضوراً الكترونياً³

يقوم تنظيم المحكمة الإلكترونية على توافر ثلاث آليات:

1. المعدات والأجهزة الحاسوبية:

يتوجب لخلق نظام المحاكم الإلكترونية إنشاء شبكة اتصال داخلية بين جميع المحاكم و المكاتب الإدارية والأقسام وقاعات المحكمة. بحيث يمكن للموظفين في المحكمة الاتصال فيما بينهم وإرسال ملفات الدعاوى الإلكترونية دون انتقال الموظف للقيام بهذه العملية يدويا.

وعن قاعة المحاكمة تكون مجهزة بحاسوب رئيسي يتم إظهار فيه ملف الدعوى، والإجراء المراد اتخاذه في شأن الملف، كما تكون هناك أجهزة حاسوب موزعة في عدة أماكن من المحكمة ترتبط مع حاسوب القاضي (الحاسوب الرئيسي) والذي بواسطته يقوم بالاطلاع على ملف الدعوى وتدوين الإجراء المتخذ بشأنه بالتسجيل المرئي، ويظهر ملف الدعوى ببرنامجه أمام كل الحاضرين على الجهاز الرئيسي وكذا الأجهزة الموزعة وأيضا للحاضرين إلكترونيا خارج مبنى المحكمة.

كما تجهز قاعة الجلسات بكاميرا توضع في مكان مثالي من قاعة المحاكمة لنقل الصورة على

مرحلتين:

المرحلة الأولى: تصوير قاعة المحاكمة بما فيها الحاضرين ليتم نقل هذه الصورة على الصفحة الرئيسية لموقع المحكمة (على الانترنت) ، بحيث يتمكن كل من له علاقة بالدعوى أو أي مواطن الدخول للقاعة عبر الانترنت وحضور جلسات المحاكمة طبقا لمبدأ علنية المحاكمات.

والمرحلة الثانية: يتم فيها عرض محتوى ملف الدعوى وذلك بالضغط على جزئية علنية المحاكمة الموجودة على الموقع الرئيسي للمحكمة. وفي حالة أن قرر القاضي أن تكون الجلسة مغلقة يتم توقيف التصوير وتشغيله بعد ذلك.

2. إنشاء موقع للمحكمة على شبكة الاتصال:

بالنسبة لموقع المحكمة على الانترنت يتوجب أن يتم تصميمه بحيث يستطيع كل شخص معني أن يقوم بنوعين من الخدمات، النوع الأول: الحصول على المعلومات بتصفح أوراق الموقع وما تم من إجراءات بخصوص دعواه أو بالاتصال الإلكتروني المباشر مع موظفي المحكمة والاستفسار مباشرة عن ملف الدعوى.

والنوع الثاني من الخدمات: يتمثل في القيام بإجراءات تسجيل الدعاوى والتقاضي دون الحاجة إلى الحضور الشخصي.

3. إنشاء سجل إلكتروني: يحتوي هذا السجل الإلكتروني على البيانات المتعلقة بالدعوى ويشمل جزأين:

الجزء الأول: حفظ ملف الدعوى: أي حفظ الوكالات، العرائض، الوثائق التي أرسلها أطراف الدعوى على ملفات PDF، وهذا البرنامج لتفادي أي تغيير لمحتوى الملف. وبعد تحضير ملف الدعوى يتم إرساله عبر الشبكة الداخلية إلى مكتب القاضي ليقوم بالنظر في النزاع في التاريخ المحدد للجلسة. لما الجزء الثاني: برنامج ملف الدعوى: يشمل كل الإجراءات التي مرت بها الدعوى من تاريخ التسجيل إلى غاية تاريخ النطق بالحكم.

ويظهر أن عمل التقاضي الإلكتروني يستلزم لتسييره ثلاث عناصر رئيسية:

أ: قضاة المعلومات:

وهم مجموعة من القضاة يباشرون المحاكمات الإلكترونية في إطار نظام قضائي يصطلح عليه "دائرة المعلوماتية القضائية" حيث يعمل القاضي بواسطة موظفين مختصين في هذا المجال يطلق عليهم "كتبة المواقع الإلكترونية" بتحضير أطراف النزاع أو وكلائهم ومباشرة النظر في الدعوى. فيدون القاضي الإجراءات القضائية المتبعة ضمن ملف الدعوى الإلكترونية من تنصيب، تأجيل، طرح وثائق... ثم يعمل على مباشرة المحاكمة التي تدون بموجب برنامج حاسوبي بالصوت والصورة، ويقوم القاضي بالاستماع لأقوال الأطراف ومرافعاتهم وتصور هذه العملية فتنتقل إلى جزئية علنية المحاكمة الإلكترونية، كما يتم تدوينها تقنيا. وضمن هذا النظام المعلوماتي يقوم القاضي بإدارة الجلسة وإصدار الحكم في القضية.

ب: كتبة المواقع الإلكترونية:

وهم كتاب الضبط ويتوجب أن يخضعوا لدورات مكثفة في البرمجيات ونظم الإدارة الإلكترونية وتصميم المواقع ومن مهامهم:

. تسجيل الدعاوى

. تجهيز جدول مواعيد الجلسات

. استيفاء رسوم الدعوى الإلكترونية

. متابعة الدعاوى وعرض الجلسات، والاتصال بالأطراف، تحضيرهم لمواعيد الجلسات ضمن برنامج للجلسات كما يشمل اختصاص هؤلاء الكتبة التأكد من صفة الحاضرين قبل إدخالهم إلى موقع القاضي.

ج: المبرمجين وإدارة المواقع:

تعمل هذه الفئة بمتابعة الإجراءات من أقسام مجاورة لتعالج كل عطل أو خطأ حالة حدوثه، وتقوم بحماية النظام من الفيروسات والمخربين ومساعدة الكتبة بعملهم التقني.

أما عن المحامين يتوجب عليهم الحصول على دورات مكثفة في علوم الحاسوب ونظم الاتصال وكذا تصميم المواقع الالكترونية ويفترض عليهم تجهيز مكاتبتهم بأحدث الأجهزة والمعدات الحاسوبية التي ستمكثهم من الحضور والمرافعة ودعوة الشهود وتحضيرهم لأداء الشهادة وهذا العمل يمثل نوعا حديثا من أنواع الممارسة المهنية للمحاماة⁴.

ثالثا: واقع المحاكم الالكترونية في الجزائر وبعض دول العالم

غالبية الدول خاصة العربية لازالت تعتمد على الإجراءات التقليدية في العملية القضائية، وان تم إدماج الحاسوب الالكتروني في المحاكم إلا أن استعماله بقي منحصر في تدوين الإجراءات، نسخ الأحكام.

في حين تبنت هذا النظام عدة دول غربية كالولايات المتحدة الأمريكية⁵، استراليا، سنغافورة، نيوزلندا، ايرلندا، انجلترا، كندا، فرنسا، فيما يلي يتم الوقوف على واقع التقاضي الالكتروني في بعض دول العالم مع دراسته على مستوى الدولة الجزائرية.

1. فرنسا:

بتاريخ 2007/07/28 تم إبرام اتفاق بين وزارة العدل والمجلس الوطني لنقابة المحامين حول الاتصالات الالكترونية بين المحاكم والمحامين ووضعت شبكة اتصال بين الطرفين. Réseau privé virtuel d'avocats (RPVA).

وصرحت وزيرة العدل الفرنسية السابقة رشيدة داتي أنه "ابتداء من الفاتح جانفي لعام 2008 وفي المسائل الجزائية كل المجالس والمحاكم تجهز بأجهزة سكاير الرقمنة لرقمنة الملفات وذلك لتسهيل فحص الملف نقل المستندات للمحامي عن طريق شبكة خاصة للاتصال بالمحامي RPVA.

ونفس الوضع في المسائل المدنية تزود المحاكم والمجالس القضائية بجهاز السكاير ونظام الرقمنة حيث يمكن للمحامي أن يطلع على الملف ويتابع الإجراءات دون أن ينتقل إلى مبنى المحكمة؛ غير أن التمكين من هذه الخدمات يستفيد منه فقط المحامون المشتركون في شبكة الاتصال الخاصة بالمحامين ويمكن تسميته ب Intranet. من خلاله يمكن للمحامي أن يطلع على الملف وإرجاعه والاطلاع على جدول الجلسة، وإرسال واستقبال الرسائل الالكترونية المتعلقة بالوثائق والإجراءات مع كتابة الضبط.

ويتم حاليا تجهيز المحاكم والمجالس الفرنسية بكاميرات تمهيدا لنقل جلسات المحاكمة بالصوت والصورة La visioconférence⁶.

2. المغرب:

يتم حاليا في المغرب متابعة ملفات الدعاوى التجارية عبر شبكة الانترنت حيث يكفي لمعرفة مآل الملف الدخول إلى موقع وزارة العدل الآتي www.justice.gov.ma ثم الضغط على خانة E.services أي Electronic services لاختيار الإجراء المراد القيام به فبإمكان المتقاضي أو طالب الخدمة الدخول إلى مكتب كتابة الضبط للمحاكم التجارية على مستوى الدار البيضاء، الرباط، أغادير، مراكش. وكذا كتابة الضبط للمحاكم الابتدائية بالرباط.⁷

بهذا يكون المغرب في إطار تطبيقه لنظام التقاضي الإلكتروني قد وصل إلى مرحلة متابعة مراحل الملف على مستوى شبكة الانترنت، وهناك مشروع يتعلق بإرسال العرائض والمقالات على ويب غير أنه لم يدخل بعد قيد التنفيذ.

3. الجزائر:

الجزائر من الدول التي تسعى إلى عصرنه الإدارة وتحديثها وتجسد هذا على أرض الواقع من خلال تبنيها عدة مشاريع كبطاقة التعريف البيومترية، وجواز السفر البيومتري، بطاقة الشفاء وهدفها في ذلك تحسين الخدمات الإدارية والمردودية في الانجاز.

على مستوى القضاء يتجسد نظام الحكومة الإلكترونية في برنامج "إصلاح العدالة" حيث يظهر أن الجزائر تسعى من خلال الإصلاحات إلى تبني مشروع المحاكم الإلكترونية هو ما أكده تصريح رئيس الجمهورية لدى إشرافه على افتتاح السنة القضائية 2008/2007. بتاريخ 2007/10/29 الذي جاء فيه ما يلي "لن إصلاح العدالة ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو وسيلة مرحلية للارتقاء بالقضاء إلى مستوى التحديات التي تفرضها عملية التحولات الداخلية والخارجية". ودعا السيد الرئيس إلى التفكير في السبل والوسائل التي تمكن العدالة من مواكبة التطورات ذات الصلة بالمجالات القانونية والقضائية على المستويين الوطني والدولي⁸ كما أكد وزير العدل السابق الطيب بلعيز أن إصلاح العدالة يتطور بتطور العلم والمعرفة وبما يحصل من تقدم في المجالات التكنولوجية.

يظهر أن لهم تحد يواجه الحكومة الجزائرية والقضاء الجزائري لكي يرتقي من العمل التقليدي إلى العمل الحديث التقني هم استعمالها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث أصبح هذا الخيار ضرورة غير قابلة للرفض.

إذا تمعنا في واقع المحاكم الجزائرية نجد أن الجزائر بدأت تشق طريقها نحو تبني مشروع المحاكم الالكترونية ولكن بخط بطيئة لم ترق بعد إلى تلبية حاجات المتقاضين. ومن معالمة مايلي:

أ. على مستوى المحكمة العليا ومجلس الدولة:

تم وضع شبكة اتصال داخلية تربط بين المحكمة العليا ومجلس الدولة والمجالس القضائية، بحيث أصبح المحامي طعن في القرارات والأحكام القضائية أمام مصلحة الطعون المتواجدة على مستوى المجلس ويقوم كاتب الضبط لدى المجلس بتسجيل الطعن على مستوى الشبكة، ولمحامي الاطلاع على ملف الدعوى المرفوعة أمام المحكمة العليا دون أن ينتقل إلى مقرها. غير أن هذه الشبكة لم تكتمل بعد، إذ بعد إيداع الأطراف للمذكرات والوثائق وتجهيز ملف الدعوى يقوم كاتب الضبط بإرساله للمحكمة العليا بالطريقة التقليدية.

كما أصبح بإمكان المحامي أن يطع الكترونيا على منطوق حكم المحكمة العليا أو مجلس الدولة على مستوى المجلس. وتعمل الجزائر حاليا على تعميم هذه التجربة على مستوى المحاكم الابتدائية.

ب. على مستوى المحاكم الابتدائية والمجالس القضائية:

بموجب اتفاق أبرم بين نقابة المحامين ووزارة العدل الجزائرية أصبح المحامي يطع على إجراءات الملف من خلال شبكة اتصال داخلية دون أن ينتقل إلى مكتب كاتب الضبط ومن شأن هذا أن يقلل من الاكتظاظ وتسريع في الإجراءات في المحاكم.

وبادرت الحكومة في إطار وزارة العدل إلى تبني مشروع إنشاء شبكة اتصال داخلية تربط بين المجال والمحاكم الابتدائية وقد وضع المشروع قيد التنفيذ.

واقع المحاكم الجزائرية يؤكد أن استخدام الإعلام الآلي لم يتجاوز بعد العمليات التقليدية البسيطة من نسخ للقرارات والتسجيل على الكمبيوتر. وهنا اعتقد أنه ينبغي العمل على الاستخدام الأمثل لهذه الأجهزة لتحقيق أكبر مردودية في مجال التنمية⁹. من خلال ربط الحواسيب المتواجدة بالمحكمة بالشبكة المعلوماتية.

ومن خلال هذه الدراسة أخلص إلى أن إنشاء المحاكم الالكترونية والتقاضي الكتروني يحل الكثير من المشاكل الإدارية حيث يمكن للمحامي رفع العديد من الدعاوى أمام المحاكم المختلفة دون أن يغادر مكتبه، وبهذا تؤدي التكنولوجيا الحديثة إلى ربح الوقت من خلال سرعة أداء العمل ودقة الانجاز الأمر الذي سيساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الشاملة من خلال انجاز في دقائق ما كان ينجز في أيام.

غير أن التقاضي الإلكتروني لا زال يطرح العديد من المشاكل أهمها: مشكلة التأكد من صحة المتقاضين ومدى صحة المستندات الإلكترونية، فعلى الدولة الجزائرية أن تتبنى في إطار إنجاحها لهذا النظام آليات تقنية للتأكد من صحة المستند الإلكتروني وصفة الخصوم، ولإنجاح تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني وخلق المحاكم الإلكترونية في الدولة الجزائرية أعتقد أنه ينبغي:

1 . توسيع تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية إذ يؤدي ذلك بالضرورة إلى تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني.

2 . تكويننا لطلبة باعتبارهم محامون وقضاة وكتاب ضبط في المستقبل القريب وذلك من خلال إدراج موضوع التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كمقياس يدرس في كليات الحقوق.

3 . الاهتمام بالعنصر البشري وإدماجه في هذا المجال، إذ بدونه لن تستطيع المحكمة تحقيق أهدافها؛ فالتكوين المستمر هو من الدعائم التي تساهم في إصلاح القضاء. حيث أن إنجاح نظام المحكمة الإلكترونية لا يرتبط بالأجهزة والمعدات ونوعيتها بقدر ما هو مرتبط بالعنصر البشري المؤهل. هو ما جاء في أحد تقارير الأمم المتحدة: "حتى ولو اعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال مسألة مناسبة فمن العبث صرف الإمكانيات المالية المحدودة المتوفرة لشراء حاسوب إلا إذا توفر العنصر البشري المكون الذي يمكن استخدامه بطريقة فعالة".

4 . تجهيز مكاتب المحامون بالحواسب وما يتبعها من أجهزة سكاينر، كاميرات والاشترك في المواقع الإلكترونية.

5 . خلق بوابة الكترونية خاصة بالمحاكم تهادف إلى وضع معلومات واضحة منظمة في خدمة المواطن والمتقاضي تحدد حقوقه وواجباته وكذا الإجراءات والتدابير التي يحترمها فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها المحاكم، مما يسهل على المتقاضي في أي مكان كان أو في أي وقت شاء أن يجد المعلومات المرغوب فيها أو يبعث بريدا الكترونيا للجهة المراد استفسارها

الهوامش:

¹تطبق كندا ومنذ أكثر من عشرة سنوات نظام التقاضي الإلكتروني، وذلك من خلال شبكة الأكسترانيت وهي شبكة خارجية خاصة حيث صرح المحامي خالد خالص، لدى زيارته لمكتب المحامي لوبلان وشركائه بكندا، أن هذا المكتب يشتمل على جهاز مرتبط ارتباطا مباشرا بقصر العدالة يسمح للمحامي القيام بإجراءات التقاضي في مكتبه دون الانتقال إلى المحكمة. المحامي خالد خالص، "المحاكم الإلكترونية". مقال منشور على الموقع: www.ahewar.org

² خالد ممنوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص. 101 - 102.

³ في عام 2005 - 2006 قدم القاضي حازم الشرع مشروعاً إلى الحكومة الأردنية يتضمن إنشاء نظام التقاضي الإلكتروني وأطلق عليه اسم "دائرة المعلوماتية القضائية"، ويشمل هذا المشروع محاكم الكترونية مقسمة إلى ثلاث أقاليم تشكل في مجموعها الرقعة الجغرافية للمملكة الهاشمية الأردنية، ويشمل هذا النظام: الطعن في الأحكام والقرارات الكترونياً.

⁴ "التقاضي والمحاكم الإلكترونية" مقال منشور على الموقع: www.ahewar.org

⁵ حيث يتم رفع الدعوى الكترونياً في الولايات المتحدة الأمريكية عبر موقع الكتروني تملكه شركة خاصة يقع مركزها الرئيسي بمدينة سانتيربرابولاية كاليفورنيا وقد بدأت في تشغيل هذا الموقع منذ شهر سبتمبر عام 1999 وهو الموقع www.E.Filing.com.

⁶ « L'administration avance lentement (suite) – Numérisation des procédures civile et pénale : Le point de vue plus réaliste des avocats ». www.presisement.org/blog/Information-de-la-procedure.html

⁷ المحامي خالد خالص، المرجع السابق الإشارة إليه.

⁸ إصلاح العدالة في الجزائر انطلق منذ 1999 ومن بين المحاور: إرساء دعائم استقلالية القضاء وتطوير المنظومة التشريعية، وترقية الموارد البشرية وعصرنة القطاع.

⁹ من الدول التي تعمل على تطبيق التقاضي الإلكتروني وانتشار المحاكم التجارية الإلكترونية السعودية حيث تعمل وزارة العدل بالاشتراك مع وزارة الإتصال وكذا الهيئة العامة للاستثمار على نشر المحاكم التجارية وتحديث إجراءات التقاضي على شبكة الإنترنت. مساعد الزباني، "السعودية تسرع انتشار المحاكم التجارية وتطبيق التقاضي الإلكتروني"، الاستثمار ووزارة العدل لتحسين البيئة التنافسية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني www.aawsat.com